

انعقدت أمس الجمعة، بمجلس النواب، الجلسة الثانية المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية حول موضوع «إنتاج الثروة»، حيث ألقى عبد اللطيف أعمو، باسم مجموعة العمل التقدمي، مداخلة، اعتبر فيها أن «تقييم السياسات العمومية» هو فحص للعلاقة بين السبب والنتيجة، وهو إدراك فائدة سياسة عامة ما، في وقعها وأثرها في حياة المواطنين وفي معيشتهم اليومي.

وأضاف أعمو، أنه يتعين عدم الخلط بين التقييم *évaluation* والتدقيق *audit* الذي يركز على الكفاءة التنظيمية والمالية لمؤسسة ما، وينبغي عدم الخلط كذلك مع وضع المؤشرات ورصد ديناميتها. وأشار أن العديد من القطاعات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، اعتمدت التقييم من منطلق، أن الضغط المالي وضرورة ترشيد النفقات يدفع المؤسسات إلى مراجعة وتقويم سياساتها وضبط نفقاتها، وبدافع التغيرات المسترسلة والمتسارعة، والتي تفرض التأكد باستمرار من ملائمة السياسات المعتمدة والأهداف المرسومة.

أوعمو: «تقييم السياسات العمومية» هو فحص للعلاقة بين السبب والنتيجة

غياب ثقافة وتقاليده النشر الواسع للمعطيات حول السياسات العمومية وضعف تداول المعلومة

طبقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور، ومقتضيات المواد من 264 إلى 269 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، قدمت المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتصوير للجلسة السنوية التي سيعقدها المجلس لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة، تقريرها خلال شهر يوليوز 2016.

وهنا لا بد من الإدلاء بالملاحظات التالية:

لا يمكن أن يكون لبناء الديمقراطية أثر عمودي في حياة الإنسان، إذا لم يشعر المواطن بأنه معني بالشأن العام ومشارك فيه ومتابع لكل ما يروج حوله ويحوم في فلكه من سياسات عمومية، يكون المواطن مصدر موبلهما بمساهمته في الدخل الوطني، ويكون هدفها ومبتغاه.

إن «تقييم السياسات العمومية» هو فحص للعلاقة بين السبب والنتيجة، وهو إدراك فائدة سياسة عامة ما، في وقعها وأثرها في حياة المواطنين وفي معيشتهم اليومي.

ويتعين عدم الخلط بين التقييم *évaluation* والتدقيق *audit* الذي يركز على الكفاءة التنظيمية والمالية لمؤسسة ما، وينبغي عدم الخلط كذلك مع وضع المؤشرات ورصد ديناميتها.

وقد اعتمدت العديد من القطاعات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية التقييم من منطلق أن الضغط المالي وضرورة ترشيد النفقات يدفع المؤسسات إلى مراجعة وتقويم سياساتها وضبط نفقاتها، وبدافع التغيرات المسترسلة والمتسارعة، والتي تفرض التأكد باستمرار من ملائمة السياسات المعتمدة والأهداف المرسومة.

ويعتبر التقييم عنصرا حاسما وجوهريا وفعالا ضمن عناصر الحكامة الرشيدة. وهو لا ينحصر في مجرد إبداء الرأي أو النقد أو الحكم، وإنما هو صيرورة دائمة ومستمرة تستهدف تحسين الأداء في جو من الشفافية الكاملة والنجاعة والفعالية.

وإذا كان الدستور الحالي قد أكد في كثير من مبادئه وقواعده على مقاربات التشاور والمشاركة، وأصر على ضرورة اعتماد أدوات الحكامة وخلق مؤسساتها وإسناد وظيفة تقييم السياسات العمومية إلى البرلمان، والعمل بمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، فإن ذلك كله لن يتم تفعيله بالشكل المطلوب، إلا إذا كان مصاحبا بتوفير آليات متعددة للتقييم على جميع المستويات الداخلية منها والخارجية، والحرص على أن تمارس مهام التقييم في شفافية مطلقة تضمن التمكين من الاطلاع والنشر ولتلقى الملاحظات والانتقادات بناء على معطيات واضحة ودقيقة تقرب أكثر من الحقيقة.

الدستور أتى بوظيفة تقييم السياسات العمومية، والنتيجة اليوم أننا نسير بخطى حثيئة ونحذر مع الرغبة في تنزيل الدستور بشكل يتناسب مع الحفاظ على التوازنات والاستقرار دون المساس بجوهر الدستور. ويشق لنا أن نوظف التقييم، كإحدى الوظائف البرلمانية الجديدة، ما زالت في إرهاصاتها الأولية، لكنها خطوات مهمة تسير في الاتجاه الصحيح. ونتمنى أن يكون اللجوء إلى التقييم أقصى مأسسة وترسيخا في الولاية البرلمانية المقبلة.

إن ما تحقق على مستوى إنتاج الثروة من شأنه تحريك الآلية الإنتاجية، وكل المكتسبات التي تحققت في عهد هذا الدستور، يمكن اعتبارها دفعة قوية نحو تمكين وتعزيز المؤسسات وتقويتها، لأنه يخلق الثروة يتم توفير ما يكفي من الموارد الضرورية لتلبية تطلعات الشعب. هذه التطلعات التي هي في تزايد مطرد بشكل مشروع... لأن إنتاج الثروة ينعكس على الأوضاع الاجتماعية والبيئية والثقافية للمواطنين.

وأكاد أجزم بأنه بقدر ما نكثر الحديث في المغرب عن الحكامة الرشيدة في جميع المجالات - لدرجة أصبحت معها منهجا ملزما بحكم الدستور الجديد - بقدر ما تظل مواكبة أدوات تقييم السياسات العمومية ضعيفة، ويبقى هذا التقييم منحصرا في جزء يسير من بعض السياسات العمومية، ويظل في كثير من الأحيان ذا طابع داخلي ومحدود.

فالتقرير يبدو لي تقريرا تركيبيا، لم يركز على نموذج علمي في مجال التقييم، لكنه اعتمد



عبد اللطيف أعمو

تؤمن من جهتها لثني (3/2) الناتج الداخلي الخام. وهو ما يساهم في تركيز وتمركز قوي للثروة، ويسائلنا حول الألتوازن والألتكافؤ بين الجهات. وهو ما يعني أن علينا حتما إنتاج الثروة، لكن علينا أن نعرف كيف نوزعها بشكل عادل.

ولكن لهذا المؤشر نواقص وفي مقاربه نقاش، لأنه لا يحصي مظاهر الاقتصاد الغير المهيكل، كما أنه لا يقيس عدم المساواة ورفاهية السكان. وهي مؤشرات إضافية اعتمدها العديد من الدول وإضافة إلى مؤشر الناتج الداخلي. لذلك هناك حاجة إلى إدراج عدد من المؤشرات الأساسية لقياس نوعية تطور المجتمع وقياس مدى قدرته على إنتاج المزيد من الثروة لفائدة أوسع شرائح المجتمع، من ضمنها: نسبة التشغيل والجهد في مجال البحث العلمي والمديونية والرضا والارتياح والوضعية الصحية والأمناء في الأجور والفقر ومستوى العيش، والهدر المدرسي وانعائات الكربون واستغلال التربة... إلخ وعلى البرلمان المغربي أن يوسع من جهته الاستشارة حول المؤشرات المعتمدة مع مختلف الفاعلين (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المندوبية السامية للتخطيط،...) من أجل وضع مؤشرات لمقاربة الثروة الشمولية للمغرب، وهي مؤشرات يجب أن تنسجم مع الاستراتيجية العامة للدولة، وتكون موضوع مقارنة تشاركية واسعة.

وهذا التمرين ضروري لأنه يعطي المكانة للتصورات البعيدة المدى. ويسمح بتطور المؤشرات على ضوء التوجهات العامة والتقدم الحاصل. كما يعطي فكرة حول الرهانات المطروحة.

ومن الرهانات الأساسية، رهان الرفع من وتيرة النمو، والذي له ارتباط وطيد بإنتاج الثروة وحسن توزيعها، فإذا كان من المطالب الأساسية للمواطنين المغاربة - بجانب مطلب الكرامة - التشغيل والرفع من الدخل، واعتمادا على مستوى وتيرة النمو في السنوات الأخيرة، والتي تتراوح بين 4.5 و 4.8 % ... فإن معدل 4 % يمثل بالكاد نصف المعدل المطلوب للتقليص

من مستوى البطالة بشكل ملحوظ، وهو معدل يجب أن يفوق نسبة 7 % ويتطلب كذلك الرفع من معدل دخل المغاربة إلى مستوى الدول الناشئة (والذي يتراوح بين 10 و 15 ألف دولار كمعدل) فيما يقل متوسط الدخل الفردي في المغرب عن 3500 دولار، أي 5 مرات أضعف من متوسط الدخل بالدول الناشئة.

فكيف لنا أن نساير وتيرة النمو، ونتوقع بالتخطيط ورصد المؤشرات بتقلباتها مدى توافق طموحاتنا التنموية مع وضعنا الاقتصادي والاجتماعي العام؟ وكيف لنا أن نحصل على توقعات بمنأى عن التقلبات ونحافظ على مستوى سنوي قار من التنبؤ مع اعتماد تخطيط على المدين المتوسط والبعيد....

ف «تقييم السياسات العمومية» - كما سبق أن قلت - هو إدراك أثر سياسة عامة ما على حياة المواطنين وعلى معيشتهم اليومي... في ارتباط مع مع الرهانات المجتمعية والتحديات الأساسية، وعلى رأسها تدهور الموارد الطبيعية، والتحكم في الفوارق المتعددة الواجهات والأوجه، وفي وتيرة النمو... وغيرها من التحديات .

وإن إخضاع تقييم السياسات العمومية في المجالات القطاعية التي تم تقييمها من طرف اللجنة البرلمانية، كشف بشكل واضح أن كل الاستراتيجيات القطاعية المعنية غير واثقة من نفسها، وهي متذبذبة في تقدير مسارات أهدافها، إضافة إلى غياب الالتفافية، مما يؤدي إلى ضياع نسبة كبيرة من الثروة بسبب ضعف الحكامة وعدم التدقيق والحرص على مواكبة التقييم منذ الفكرة الأولى إلى حين تنفيذها وتقدير نسب المرادوية والشفافية المستهدفة وحماية الأهداف وتبنيها وتقويتها للمراحل المقبلة.

فارتباط برهان تدهور الموارد الطبيعية، مثلا يمكن القول بأن ثلث الأراضي القابلة للزراعة (3/1) أراضي مسقية، فيما يعتمد ثلث الأراضي الزراعية (3/2) على مياه الأمطار، وعلى تعبئة الموارد المائية. إذن فالإنتاج الفلاحي رهين بتوفر الموارد المائية... وهو يرهن الاقتصاد الوطني... الذي ما زال مرتبطا بالتقلبات المناخية. وهذا خلل إضافي.

وقد أكد والي بنك المغرب في تقريره السنوي الأخير على أن نسبة نمو الاقتصاد الوطني في سنة 2015 بلغت 4.5 %، وذلك أساسا بفضل موسم فلاحي استثنائي. فيما بقيت وتيرة الأنشطة غير الفلاحية محدودة وبطيئة. فعلاقة بإنتاج الثروة، هل حققت المجهودات العمومية أهدافها في المجال الفلاحي مثلا؟ وهل تبدو في الأفق بوادر حل لتدبير الموارد الطبيعية في ظل الاستدامة، ونحن سننتقل في أفق 2025 إلى مستوى الخصاص في الموارد المائية؟ ومن المستفيد من الاستثمارات العمومية في هذا المجال؟ وما هو تقييمنا «للمغرب الأخضر» خصوصا فيما له صلة بالدعم الثانية التي تهم الفلاحة المعيشية.

وما هو مصير الأهداف المرسومة للمخطط الأزرق ... التي ما زالت غامضة؟ وما مصير استراتيجية المغرب الرقمي 2013، الذي يبدو أنه قد تم الإعلان قبل شهر عن مخطط بديل في أفق 2020 دون أن يتم القيام بتقييم وجرر لأسباب فشل المخطط السابق أو الفحص عن نواقصه؟ أين العلاقة والرباط بين مخطط «إسراع» و استراتيجية تسريع التنمية الصناعية 2014 - 2020؟ وما هي حصيلة نتائج تقييم استراتيجية المغرب الأخضر منذ انطلاقه في سنة 2008، وخصوصا فيما له صلة بالدعم الثانية وهو ما يمكن معه القول بأن الاعتماد على مكاتب دراسات، غالبا ما تكون أجنبية والتي تستأجر خدمات غير مؤثوق بها... هو الذي يؤدي إلى هذا التعثر.

ولست بحاجة إلى التأكيد على أن إدراك أثر سياسة عمومية ما، يتحدد بوقعها على حياة المواطنين وعلى معيشتهم اليومي - وهو ما أكد عليه صاحب الجلالة في خطابه الأخير - في ارتباط مع الرهانات المجتمعية والتحديات الأساسية، وعلى رأسها تدهور الموارد الطبيعية.

ويبدو أن الاستمرار في نهج مقارنة الاستراتيجيات القطاعية غير مؤمن بما يكفي من أدوات التقييم لضمان إنجاحه، لما يتطلب من الملائمة والالتفافية والاتساق. مما يتعين معه التفكير بجد في الرجوع إلى منهج التخطيط المتحكم فيه ووضع منهج للتقييم الشمولي قبل الحديث عن التقييم القطاعي.



المغرب في

المرتبة الثامنة

عربيا، بما

مجموعه 104.5

مليار دولار، فيما

احتل المرتبة ال 13

إفريقيا من حيث

نصيب الفرد من

الناتج الداخلي

الخام، بمعدل 3.2

ألف دولار.



الاستمرار في

نهج مقارنة

الاستراتيجيات

القطاعية غير

مؤمن بما يكفي

من أدوات التقييم

لضمان إنجاحه،

لما يتطلب

من الملائمة

والالتفافية

والاتساق. مما

يتعين معه

التفكير بجد

في الرجوع إلى

منهج التخطيط

المتحكم فيه

ووضع منهج

للتقييم الشمولي

قبل الحديث عن

التقييم القطاعي.